الفصل الثالث

ماذا عن الإرهاب؟

كثيرة هي الشعارات التي تُطلقها الدول الكبرى باسم مناهضة العنف ومكافحة الإرهاب، ولكن ما هو تعريف الإرهاب؟."ذهب اتجاه في الفقه الجنائي الدولي إلى أن ظاهرة الإرهاب من الصعب تعريفها كما أنه ليس من السهل وصفها. وحقيقة الأمر أن مصطلح الإرهاب إنما ينصرف إلى الأثر الذي تحدثه الوسائل وأنماط السلوك التي يرتكبها بعض الأفراد بهدف معين غالباً ما يكون سياسياً أو أيديولوجياً. والإرهاب الذي ينبغي مواجهته هو ما يجمع عليه المجتمع الدولي باعتباره تنظيماً إجرامياً هادفاً إلى هدم القيم الإنسانية والمعنوية للمجتمعات المعاصرة. ولذلك يخرج عن نطاقه أعمال العنف والمقاومة المشروعة التي تباشرها الشعوب ضد الاحتلال . وتختلف الجرائم الإرهابية عن الجرائم العادية في البواعث والأهداف، فالبواعث السياسية والأيديولوجية هي التي تقف وراء جرائم الإرهاب، أما البواعث الإجرامية الأخرى التي يكون الغرض منها فرض السيطرة على جماعة من المواطنين أو غيرهم فهي نوع من الإرهاب الاجتماعي. ومن المسلم به أن النشاط الإرهابي لا يختلف في ركنه المادي عن أنه جريمة عادية إن لم نقل أنه يتعداها من حيث الخطورة. بيد أن الباعث على جرائم الإرهاب والغرض منها كلاهما سياسي." [26]

[26] مجلة فكر. ص 26- 27.

والإرهاب على علاقة مباشرة بالسياسة، وهو يُستخدم لتحقيق مصالح سياسية، أو لأهداف نفعية لبعض رجال السياسة، فالإرهاب السياسي يستغل مجموعات كبيرة من الناس الجهلة، والمتعصبين لتنفيذ مخططاته، وهذا التعصب المقيت الذي يترعرع بين المجتمعات يدخل من باب الشحن المذهبي والطائفي، ومن باب الحرمان والجهل والمعيشة القاسية عند هذه المجموعات المنهكة والمحرومة. "ومن تحليل تعريف الإرهاب المشار إليه بالاتفاق الدولي الأول في جنيف يتبين بوضوح أن وصف أعمال الإرهاب لا يمكن أن ينطبق بحال من الأحوال على أعمال حركة المقاومة الوطنية ضد الاحتلال وبالتالي لا يمكن أن توصف أعمال المقاومة الوطنية المشروعة بأي حال من الأحوال بأنها أعمال إجرامية. ولا تعد جريمة إرهابية حالات الكفاح بمختلف الوسائل بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان من أجل التحرر وتقرير المصير. أما اتفاقية قمع تمويل الإرهاب التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1999/12/9 فتنص على أنه يشكل جرماً قيام أي شخص بأية وسيلة بصورة غير مشروعة وقصداً بجمع أموال أو تقديم أموال بهدف استعمالها مع العلم لارتكاب جرم من جرائم الإرهاب، وكل عمل يرمي إلى قتل أو جرح مدني أو شخص لا يشترك مباشرة في أعمال حربية. على أن لا يسمح نص القانون بتبديد مثل هذا العمل لاعتبارات سياسية أو عقائدية أو دينية أو أثنية أو غيرها." [27]

"**ولزار** يعرف الإرهاب بأنه القتل المتعمد للأبرياء، بغرض نشر الرعب بين السكان وفرض حلول على السلطات، وبالتالي لا يمكن أن يكون الإرهاب فعلاً عادلاً. وبذلك يكون ولزار رافضاً للفهم النسبي للإرهاب، ذلك الفهم القائل إن ما يعتبره بعضهم إرهاباً يعتبر عند آخرين بمنزلة نضال من أجل

[27] مجلة فكر ص 28- 29.

الحرية، ولا يمكن تسويغ الإرهاب بأي شكل من الأشكال. ولا ينفي ولزار إمكان استعمال النظم السياسية للإرهاب، من أجل تحقيق أغراضها الخاصة، ففي تقديره أن الإدارة الأمريكية بقيادة جورج بوش الابن تستعمل الخوف من الإرهاب لفرض سياسة عالمية أحادية في الخارج، وسياسة تسلطية في الداخل. وإذا كنا نعيش ضمن ثقافة الأعذار لجميع الأفعال بما فيها الأفعال الإرهابية، ومن هذه الأعذار القول بأن الإرهاب يُعد الوسيلة الأخيرة للمستضعفين. ففي تقدير ولزار فإن هذا غير صحيح . وهناك عذر آخر وهو حالة البؤس الإنساني والفقر المدقع والتفاوت واللامساواة في الحقوق، وفي تقديره أن هذا العذر أيضاً غير صحيح، ذلك لو كان الأمر كذلك لكان مصدر الإرهاب هو أفريقيا وأمريكا اللاتينية . مستبعداً كل أسباب البؤس والفقر والاضطهاد، وكل البواعث المادية. فالإرهاب لا ينتج عن وضع اقتصادي، وإنما ينتج عن خيال ثقافي، ويستمد ثقافته من ثقافة الأعذار والتساهل التي يستفيد منها الإرهابيون.

ولا تختلف مونيك كانتو سباربر في موقفها من الإرهاب عن ولزار، إذ ترى أنه إذا كانت الحرب العادلة لها مسوغاتها من باب الأخلاق الواقعية، فإن الإرهاب، باعتباره جريمة ضد الأبرياء، مرفوض، حتى إن كان بدواعي اليأس والبؤس، وإنه لا وجود لأي إرهاب مفيد، وأن جميع وسائله عبثية، ومن غير الوارد الحديث عن أخلاقية أو لا أخلاقية وسائله وأهدافه، وإذا كان العنف الإرهابي قائماً في التاريخ و واقعاً لا يمكن إنكاره، فإنه لا يمكن أن يتحول إلى أطروحة يمكن الدفاع عنها، وأما واقع الفقر والبؤس والتهميش، فإن قيم التضامن كفيلة بإيجاد الوسائل الناجعة لتحسينه." [28]

[28] مجلة عالم الفكر المجلد 36 ص 66- 67.

والعنف يختلف تماماً عن الإرهاب، فالعنف موجود في كل المجتمعات وهو ليس صفة أو سمة لفئة من الناس. ولا يجوز تصنيف الناس تصنيفاً مؤسساً على الدين أو اللون أو الهوية، وحين يُنسب الإرهاب لفئة محددة من الناس فهذا هو التطرف الحقيقي والعنصرية؛ ولهذا ليس من العدل اتهام بعض الشعوب دون غيرها بصفة الإرهاب، أو الخلط بين الصراع السياسي الذي ينتج عنه حالات من عدم الاستقرار وأحداث الشغب والعنف والتفجير، وبين الأوضاع الاجتماعية المتردية التي تدفع بالبعض إلى العصيان والتمرد كردود أفعال على واقع مدقع. فالعدالة تقتضي الحد من يأس الطبقات المحرومة لأن اليأس قد يولد العنف، ولكن عنف المحبط أو اليائس هو عنف فردي يمكن وضع حد له، أما العنف الأخطر الذي لا يمكن التحكم بنتائجه هو إرهاب الأقوياء الذي تقوم به فئات لتحقيق أهداف سياسية، وتُمارس فيه كافة أشكال التدمير وأعمال الشغب وزعزعة الضوابط الأمنية وارتكاب أبشع الجرائم بحق المواطنين العزل، بما يخدم ويتناسب مع مصالحهم الفئوية.

والعنصرية هي من أهم مسببات العنف، حيث أنها تكرس الكراهية بين الناس. وهل الدعوة إلى محاربة العنف تكون بعنف أبشع. مثلاً: إذا كان بن لادن يُعتبر إرهابي، أو صدام حسين طاغية، أو معمر القذافي مستبد، فإن طريقة إزاحتهم كانت أكثر رهبةً من الإرهاب بعينه، وهل هذه الطريقة ساهمت في تحقيق الاستقرار وكبح العنف ونشر العدالة في تلك الدول!.

ومن هو الإرهابي عند هؤلاء الذين أعلنوا الحرب على الإرهاب، أهو المواطن الذي تم إبعاده قسراً عن أرضه، أم ذاك الشاب الذي لا يملك هوية، وينظر بعين الخوف والقلق على مصيره ومستقبله، أم الأب الذي يرى أطفاله يُقتلون!.

فحين يصبح الوطن ملكاً لفئات، وحين يصبح المواطنون في الهامش، تتغير الملامح فتصبح الوجوه الحالمة الرقيقة أشد قسوة من جلود التماسيح! وحين ننظر في عيون هؤلاء البائسين المحرومين الحانقين، نعرف على الفور حقيقة العنف ومنابعه.

علينا دائماً التفريق بين ردود الفعل الغاضبة وبين الجرائم المدبرة، فردود الفعل الغاضبة تزول عند زوال أسبابها، أما الجرائم المدبرة بقصد إثارة الفتن ونشر الفوضى، هي التي تمثل تهديداً يطال أمن وسلامة المواطنين. ولذلك عندما يطال العنف ضحية ما، فإن الآثار النفسية السلبية تتولد لدى الجماعة التي تنتمي إليها الضحية.

ويقوم الإرهاب السياسي على أساس الاستخدام المنظم للعنف أو التهديد باستخدامه. وخلاصة القول: إنه إذا كان استخدام العنف عنصراً أساسياً للفعل الإرهابي فإن كل سلوك عنيف لا يعد عملاً إرهابياً، فمظاهر العنف تتعدد وتتنوع بشكل يتجاوز مفهوم الإرهاب. وهناك فارق جوهري بين مفهومي الصراع والعنف في أن مفهوم الصراع أوسع من مفهوم العنف، إذ تتعدد صور الصراع وآلياته، ويعد العنف بالمعنى الذي سبق تحديده، إحدى هذه الآليات في إدارة الصراع وحسمه، وتتوقف شدة الصراع على كم وكيف العنف المستخدم فيه، ومن هنا فإن السلوك الصراعي من الممكن أن يكون سلوكاً غير عنيف." [29]

" وغالباً ما تُطلق كلمة إرهاب على كثير من الجرائم التي يقوم بها الأفراد كمحاولات الاغتيال أو أعمال التخريب... أما في الواقع فإن ظاهرة الإرهاب أكثر تعقيداً وعمقاً من هذا المفهوم السطحي، ولها خصائص تمتنع عن الانزلاق في عموميات العنف، وهذا المفهوم السطحي هو نتيجة منطقية للدعاية

[29] ظاهرة العنف السياسي، ص 53- 54.

الدولية التي تلجأ السلطات إليها من أجل تشويش الأفكار وطمس الحقائق تجاه الرأي العام." [30]

والإرهاب الحقيقي الذي يروع العالم ويهدد الناس والحياة على الأرض، هو إرهاب من صنع الأقوياء الذين يمتلكون المال والنفوذ والقدرات العسكرية، والنووية، المدعومة بقدرات تكنولوجية هائلة. وتتسم كل العمليات الإرهابية بالتخطيط والدقة في التنفيذ، وهذا أكبر برهان على أن الإرهاب هو من صنع فئات ذات تفكير متطور، وتمتلك القدرة والمال لتنفيذ مخططاتها. وهذا يؤكد أن هذه الحضارة المعاصرة هي أساس الإرهاب، فهي التي تطور تكنولوجيا التدمير، وتقدم التقنيات والأسلحة و وسائل التعذيب، لتسهيل عمل الإرهابيين والقتلة. ومعظم سكان العالم باتوا ضحايا لهذا التهديد وهذا الرعب، فلا أحد يعرف متى يمكن أن تحصل عملية إرهابية، أو ربما حرب نووية، أو متى يمكن أن تنفجر أي من هذه الأسلحة الرهيبة نتيجة خطأ ما، أو لأي سبب آخر.

لقد سخر هؤلاء قواهم ومكتشفاتهم للتدمير ولزعزعة توازن الطبيعة وتلويثها وهدم المدن وترويع الناس؛ ومن سيدفع الثمن! الأبرياء حتماً هم من يدفع الثمن، ففي كل عملية إرهابية هناك ضحايا منهم الضحايا المستهدفين من خلال العملية، ومنهم الضحايا الأبرياء الذين لا دخل لهم. وكيف يمكن لهؤلاء الذين يخططون لهذه المجازر أن لا يشعروا بعذاب الضمير وهم يشاهدون بدم بارد ما صنعت قدراتهم الشريرة.

وإذا عدنا إلى التاريخ نجد أن الأعمال الإرهابية يتضاعف عددها، رغم كل الدعوات المطالبة بوقف مثل هذه الأعمال. ففي العام 1968 بلغ عدد الأعمال

---

[30] الإرهاب السياسي، ص 14.

الإرهابية 152 عملاً ضد الأشخاص والممتلكات على السواء، وفي عام 1970 بلغ عددها 215 عملا، وفي العام 1972 فقد بلغ العدد 409 أعمال إرهابية. وما زالت هذه الأرقام تتضاعف رغم كل المحاولات من اللجان الخاصة لتلافي مثل هذه الأعمال.

" فاللجنة الخاصة التي تشكلت في الأمم المتحدة عام 1972 قد اقترحت على دول العالم بعض الاقتراحات الآيلة إلى تلافي الإرهاب الدولي وأهمها: التقيد بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان القائل بحق الشعوب في تقرير مصيرها، وبالحفاظ على الحريات الفردية والقومية، والعمل من أجل مساعدة الشعوب الضعيفة على تحقيق حريتها، واقترحت أيضاً عدم تدخل الدول الكبرى في شؤون الدول الصغرى، وإلغاء التمييز العنصري والاستعمار بجميع وجوهه، وإعطاء الشعوب حقوقها القانونية والمشروعة، وحقوقها الإنسانية التي وصفتها شرعة حقوق الإنسان بأنها حقوق لا يمكن التنازل عنها ولا يسري عليها مرور الزمن، وهي الحرية الكاملة التي تؤمن لتلك الشعوب المساواة بينها وبين الدول القائمة والمعترف بها في الأمم المتحدة. ولكن واقع الحال لا يشير إلى بوادر أمل، فإن شرعة حقوق الإنسان التي ثبتتها جميع دول العالم غير معمول بها وخاصةً من قبل الدول الكبرى. ويكفي أن نستعرض القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية وبالصراع العربي الإسرائيلي. وبنتيجة هذا الأمر الواقع أصبح الإرهاب وسيلة لم يكرسها القانون بعد، فقد كرسها التقليد والعرف والعادة. فهل يعود العالم إلى ضميره قبل أن يصبح الإرهاب قانوناً؟." [31]

أميركا التي تشن الحروب تحت عناوين مكافحة الإرهاب، تحصل على أرضها أبشع الجرائم، وأمريكا التي تحاول تفكيك بعض الدول لأنها حسب

[31] الإرهاب السياسي، ص 168- 169.

زعمها دول قمعية تقتل شعوبها، وخاصة ما يحصل اليوم في سوريا، في دولة كانت تمثل نموذجاً للأمان والاستقرار، ومن يعرف سوريا عن قرب – وليس من خلال الآراء المغرضة أو مطبات الترجمة- لا بد وأن يعترف بهذه الحقيقة التي لا تُخفى على أحد، والشعب السوري هو من أكثر الشعوب تمسكاً بالقيم والأخلاق، وهذه الدولة ليست دولة إرهابية، ولكن السياسة المغرضة استطاعت أن تفعل ما فعلته بهذا البلد العريق.

وهنا لا بد من الإشادة بالدور التوفيقي الذي تقوم به سوريا بين الأصالة العربية والحداثة الغربية لأن "سوريا تمثل النقطة الوسط بين التيارات التي تتجاذب العرب في هذا العصر. فصدرها منفتح لتأثيرات الحضارة الغربية، وقلبها زاخر بالعواطف والذكريات العربية. لذلك كان كل تفاعل بينها وبين حضارة العصر الحديث، يهز فيها وجدانها العربي، ويؤدي إلى تعبير جديد عن هذا الوجدان المستيقظ على شروط الحياة الجديدة. في حين نرى الأقطار العربية الأخرى موزعة بين طرفين متطرفين، فهي إما شديدة البعد عن تأثير الحضارة الحديثة، بعداً يترك الوجدان هاجعا متبلدا وإما شديدة القرب من تأثير هذه الحضارة بشكل يطغى على هذا الوجدان فيجعل يقظته أشبه بيقظة المحموم تذهله عن شخصيته وهويته." [32]

وهل رسالة الديموقراطية التي أرسلتها أمريكا حققت للشعب السوري وللشعوب العربية الأمان!. وهل المواطن سيشعر بالأمان إذا لم يكن هناك قوانين صارمة تعاقب المجرمين والقتلة. وماذا تعني الحرية إذا تُرك لهؤلاء القتلة المجال لتحقيق مبتغاهم دون أن يردعهم أي رادع.

"في الدورة الثامنة والعشرين التي عقدتها الجمعية العمومية في الأمم المتحدة أقترح وفد الولايات المتحدة الأمريكية مخططاً يتناول مسألة الإرهاب وطرق

[32] الفكر العربي وصراع الأضداد، ص 437.

معالجتها، ويقدم تعريفاً لهذه الظاهرة يقوم على اعتبارها فعلاً منسوباً إلى " كل شخص يقتل شخصاً آخر، في ظروف مخالفة للقانون، أو يسبب له ضرراً جسدياً بالغاً، أو يخطفه أو يحاول القيام بفعل كهذا." فإذا دققنا في هذا الاقتراح وفي ظروفه نستطيع أن نستخرج عدة مؤشرات ودلائل ذات مغزى، فمن جهة أولى يبدو واضحاً أن هذا التعريف يغض النظر عن الصفة السياسية للإرهاب، إذ يقتصر هذا الأخير على مجموعة أفعال فردية ومعزولة تتعلق بالقانون العام وتنطبق عليها مبادئ القانون الجنائي دون غيره، ومن جهة ثانية، يستثني هذا التعريف من منظوره إرهاب الدولة الذي يستوفي بصورة كاملة الشروط الأساسية للإرهاب ويتصف بصفاته البارزة والرئيسية. وفي أحسن الحالات قد يكون بالإمكان الاستنتاج أن السبب في كون هذا التعريف لا يدخل ضمن مجال الإرهاب الإجراءات الإرهابية التي تقوم بها الحكومات، يعود إلى اعتبارها أفعالاً يقرها القانون وتؤيدها شرعية الدولة. ثم يتضح أخيراً من هذا التعريف المنحاز والمخالف لواقع الإرهاب الموضوعي إنه صادر عن موقف تبسيطي يستخف بالشعوب المهضومة حقوقها والرازحة تحت نير الاستعمار، كما يغض النظر عن الأقليات المضطهدة والخاضعة لكافة أنواع الاستبداد والقمع والاستغلال. إلا أن هذه النواقص التي تشوب تعريف الولايات المتحدة للإرهاب يمكن النظر إليها من وجهتين مختلفتين، الوجه الأول يتعلق بظاهرة الإرهاب نفسها، وهو أن الإرهاب على مستوى الدولة هو دائماً " حرب للآخرين" ومعنى ذلك أنه ليس من دولة تجرؤ على الاعتراف والإقرار بلجوئها إلى هذه الوسيلة بل تنسبها دائماً للآخرين من دول وجماعات وأفراد، أما الوسائل الإرهابية التي تستعملها وتلجأ إليها فهي من باب مقاومة الإرهاب أو من أبواب أخرى على هذا النمط تتستر وراءها. أما الوجه الثاني يتعلق بالولايات المتحدة نفسها، وهو أن هذه الدولة وبسبب سياسة الهيمنة التي تمارسها والتي

ترتدي غالباً الطابع الاستعماري إزاء الشعوب والأمم الأخرى الأضعف منها، تتعرض من قبل هذه الأخيرة لجميع أنواع النقد والمعارضة والتمرد والعصيان والثورة وحتى الإرهاب، وذلك في مناطق عدة من العالم. ولهذا السبب يبدو أن التهيؤ العدائي المسبق ضد الإرهاب هو الذي يفسر هذا التبسيط البارز في موقف الولايات المتحدة إزاء هذه الظاهرة، كما يُفسر أيضاً اقتصارها على مجرد جريمة فردية، وذلك بهدف النيل من قيمتها وأهميتها وتحقيرها، من أجل تبرير اللجوء إلى القوة القمعية للحوؤل دون تفشيها ولإزالتها نهائياً من المجتمعات، إذ بهذه الطريقة اقترح الوفد الأمريكي أن تكون الحلول المناسبة للوقاية من الإرهاب ولوضع حد له." [33]

أهم مشاريع الرعب في العالم

" عام 1941 بدأ مشروع القنبلة الانشطارية المعروف بمشروع مانهاتن في الولايات المتحدة، وكان أضخم مشروع صناعي عرفته البشرية في تاريخها الطويل. وبإشراف العالِم أوبنهايمر في لوس آلاموس نيو مكسيكو عرف العالم أول سلاح نووي، وحتى اليوم لا تزال لوس آلاموس مركزاً لأحد أهم مخبرين رئيسيين لإنتاج واختبار الأسلحة النووية في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي 6 آب 1945 ألقيت القنبلة المصنوعة من اليورانيوم على مدينة هيروشيما اليابانية، وبعد ثلاثة أيام ألقيت قنبلة نووية مصنوعة من البلوتونيوم على مدينة ناكازاكي، وفي تلك الفترة اليابان لم تكن تملك السلاح النووي." [34] وبقيت الولايات المتحدة المالك الوحيد للسلاح النووي منذ العام 1945 وحتى العام

[33] الإرهاب السياسي، ص 85.

[34] مجلة عالم الفكر، الكويت المجلد 36، ص 249.

1949. ثم استطاع الاتحاد السوفييتي أن يصنع قنبلته النووية عام 1949 واستمر بتطوير أسلحته بصورة مطردة ودون توقف على اعتبار أنه نوع من الخوف الوطني فهو يرى في القوة الأمريكية تهديداً له "أن اهتمام الاتحاد السوفييتي الرئيسي هو ضمان أمن حدوده الممثلة في أبعاد شاسعة، فيحيط به حلف شمال الأطلسي من الغرب، والصين واليابان من الشرق، كما أن الأراضي الروسية تعرضت للغزو الألماني مرتين ، وفي الحرب العالمية الثانية فقد الاتحاد السوفييتي عشرين مليوناً من أبنائه، فالتاريخ والجغرافيا يتحدان لينتجا إحدى الحقائق الأساسية الملحة في سياسة الاتحاد السوفييتي" [35]

"وفي سنة 1950 قامت أمريكا بتطوير السلاح النووي، وصنع القنبلة الهيدروجينية، لقد كان القرار في مشروع قنبلة الاندماج أحد أهم القرارات في التاريخ الأمريكي وأُنجز هذا المشروع دون العودة إلى عامة الشعب بسبب الخوف من أن يفتح النقاش الباب أمام الاتحاد السوفييتي لكشف أسرار الأسلحة النووية." [36] ويقال أن معظم الذين عملوا في مشروع منهاتن لم يعرفوا بالضبط أنهم كانوا يعملون لتطوير السلاح النووي." وفي الشهر العاشر عام 1999 رفض مجلس الشيوخ الأمريكي بأكثرية 51 صوتاً مقابل 48 صوتاً رفض المصادقة على المعاهدة المتعلقة بمنع التجارب النووية (C T B T)" [37]

"وأمريكا الدولة الوحيدة القادرة على تخصيص ما يزيد عن 270 مليار دولار سنوياً للأغراض العسكرية (حسب تقديرات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية عام 1995) ولا تقتصر القدرات العسكرية الأمريكية على الأسلحة التقليدية، بل أن الولايات المتحدة هي أساساً قوة نووية ولا توجد دولة أخرى في العالم تملك قدرات نووية تماثل أو تقارب ما بحوزتها فهي الأولى في

---

[35] المسيحية والقضايا المعاصرة، ص 110.

[36] مجلة عالم الفكر، المجلد 36 . ص 253.

[37] بحوث في القانون والسياسة، ص، 137.

العالم من حيث الرؤوس النووية التي تقدر بحوالي 15 ألف رأس نووي وهي الأولى من حيث عدد الصواريخ الاستراتيجية العابرة للقارات والتي تصل إلى 1000 صاروخ وهي الأولى أيضاً من حيث عدد الغواصات النووية الذي يقدر بحوالي 700 غواصة نووية وهي الأولى من حيث عدد القاذفات الاستراتيجية البعيدة المدى التي تزيد على 500 قاذفة استراتيجية، كما أنها الدولة الوحيدة التي تملك برنامج حرب النجوم الذي يوفر للولايات المتحدة من دون غيرها من دول العالم حماية ضد أي هجوم نووي من الخارج." [38]

"وتقوم القوة الاستراتيجية للولايات المتحدة على ثلاثة أنواع مختلفة من الأسلحة. مكونة من 10000 صاروخ بالستي عابر للقارات موجودة في قواعد على اليابسة (I C B M S) و 600 أخرى (S L B M S) تنطلق من الغواصات، بالإضافة إلى 300 قاذفة قنابل استراتيجية كل واحدة من هذه القوى محمية ضد أي هجوم مباغت بأي طريق جاء. وتوجد الصواريخ البالستية في قواعد محمية مقاومة للانفجار، وشديدة الصلابة، في جنوب غرب وسط الولايات المتحدة. أما الصواريخ البالستية من النوع الثاني فتحملها غواصات بولاريس وبوسيدون المختبئة في البحار." [39]

وبسبب هذا الابتكار الأمريكي " هُددت الأرض بالتدمير النووي مرات عديدة خلال القرن العشرين المنصرم، هذا ما حصل في عام 1962 أثناء الأزمة الكوبية. كذلك هي الحال خلال حرب فيتنام، حيث اقترح بعض قادة الجيش الأمريكي استخدام الأسلحة النووية عندما بدأت تتصاعد خسائرهم هناك، حيث كتب الجنرال وليم ويستمورلاند قائد الجيوش الأمريكية في فيتنام أثناء الفترة الواقعة بين عامي 1968 - 1972 في مذكراته يقول من الخطأ

[38] مجلة عالم الفكر، المجلد 31 ص 13.

[39] مجلة عالم الفكر ، المجلد 36، ص، 256.

عـدم الـتفكير في اسـتخدام أسـلحة تكتيكيـة نوويـة. وكـذلك في عـام 1973 خـلال حـرب أكتـوبر جمعـت إسـرائيل عـدة قنابـل ذريـة وهيأتهـا لاستخدامها ضد سورية ومصر، وحملتها على طائرات جاهزة للإقلاع، بانتظار أوامر قيادة القوى الجوية لبدء الهجوم، وقبل إطلاق الزناد، كانت دفة المعارك قد مالت لمصلحة إسرائيل بفعل الجسر الجوي الأمريكي، فلم يعد هناك حاجة لاستخدامها." [40]

فحياة البشر حتماً باتت مهددة بسبب هذا الكم الهائل من الأسلحة البالغة الدقة والمعقدة والتي قد تنفجر يوماً لسبب ما لم يكن بالحسبان، حتى لو خضع هذا الموضوع لأكبر قدر من الانضباط، فهناك دائماً خطر وقوع الإنسان في الخطأ. و قد يكون الخطر بسبب عوامل طبيعية أو كوارث، أو بسبب نزوات استعمارية شيطانية، وبقرارات لأشخاص لديهم ميول عدائية مرضية، وحيث لا توجد أي قيم رادعة عند البعض تحول دون القيام بعمليات التدمير والقتل. ولا يمكن تجاهل وجود الأسلحة الكيميائية، والأسلحة البكتيرية.

والولايات المتحدة هي أول من استخدم السلاح النووي، وهي من أطلق عقيدة الحروب الاستباقية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، وأي دولة لا تتوافق مع السياسة الأمريكية قد تكون عرضة للهجوم. ومن أخطر العقائد التي تقوم عليها السياسة الأمريكية هي أفكار ميكافيللي من أن الغاية تبرر الوسيلة، وقوله:"لا يستطيع الأمير أن يمارس بشكل مطلق كل الفضائل إذ أن مصلحته في البقاء تضطره غالباً إلى مخالفة شرائع الإنسانية والإحساس والدين".

"وتُعتبر أمريكا من أهم منظري فكرة الحرب العادلة أو الحروب الاستباقية، وهي تستخدم أيضاً فكرة الخوف من الإرهاب ومحور الشر لبسط سياساتها الخارجية، كما حصل في غزو العراق وأفغانستان 1998، والتدخل في

[40] مجلة عالم الفكر ، المجلد 36 ص 257.

كوسوفو 1999، وفي البوسنة 1995، وفي هاييتي1994، وفي الصومال 1992- 1994، وفي غزو بنما، وحالياً التدخل الفاضح لتدمير سورية. وما أكثر الأفكار العنصرية التي صاغها باحثون ينتمون إلى أشهر الجامعات الأمريكية، "ففي أطروحة فوكوياما أفكار مفادها أن الثقافة الغربية الظاهرة تحمل قيماً كونية أصبحت تعني البشرية جمعاء. وأن الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العظمى الممثلة للحداثة الجديدة والراعية لقيم الديمقراطية في العالم المعاصر لم يبقى أمامها سوى العمل على احتواء تلك الضواحي والمناطق الثقافية الهامشية العصية على الحداثة والمتنكرة للتقدم، والسعي نحو إدماجها حتى بالقوة إن اقتضى الأمر ذلك، وإن بإمكان هذه القوة العظمى أن تتصرف بحرية كاملة عندما يتعلق الأمر بأمنها ومصالحها الحيوية، فمن حقها تماماً ألا تؤمن بغير الشرعية النابعة من مؤسساتها الديمقراطية، وألا تبحث عن مصدر آخر للشرعية أعلى قدراً من دولتها القومية، بل وليس بالمنكر عليها أخلاقياً إن هي استغلت منظمة الأمم المتحدة ذاتها من أجل كسب التأييد لسياساتها المتشددة تجاه بعض الدول التي تنتمي إلى الثقافة العربية الإسلامية. - فرنسيس فوكوياما صاحب الفرضية التي تصور العالم مستقبلاً تنتشر فيه الثقافة الغربية باعتبارها غاية ونهاية التطور البشري- . أما هنتينجتون فينطلق في تحليلاته من أنه هناك حضارتان يستحيل اندماجهما في الغرب وانسجامهما مع حضارته المؤسسة على العقلانية والعلمانية وحقوق الإنسان، الأولى هي الحضارة العربية الإسلامية وهذه الثقافة بنظره مجبولة على التطرف والعنف، والثانية هي الحضارة الصينية الكونفوشيوسية." [41] فهل يعقل أن يكون هذا الفكر العنصري هو الفكر الذي سيحكم العالم!. وهل يعقل أن يكون هذا الجهل بحقيقة الحضارات

[41] مجلة عالم الفكر المجلد 36 ص 123.

والقيم والأخلاق هو دليل على فكر منفتح وناضج. وأي فكر يحق له أن يفرغ كل الثقافات العريقة من مضامينها.

الالتفاف على القوانين

أصبحت أمريكا تعتمد بشكل متزايد على الشركات الخاصة (PMFS) فقد عقدت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) أكثر من 3000 عقد خلال العشر السنوات المنصرمة. وهناك أكثر من 60 شركة تعمل الآن في العراق تستخدم أكثر من 20 ألف عنصر يقومون بمهمات عسكرية. كالتحضير للحرب وتدريب القوات الأمريكية قبل الغزو. وأفراد هذه المؤسسات تولوا عمليات التموين اللوجستية والدعم خلال الإعداد للحرب. ومعسكر "الدوحة" الذي استخدم كنقطة انطلاق للهجوم على العراق لم يُبنى بواسطة إحدى هذه الشركات فقط بل أن تجهيزه وتفعيله تم من قبل إحدى هذه المؤسسات. كذلك خلال غزو العراق فإن الشركات المقاولة أمنت إعداد وصيانة وشحن الكثير من أنظمة الأسلحة الأمريكية المتطورة والمعقدة كطائرات ب 2 (الشبح) القاذفة، والطائرات المروحية (الأباتشي) كذلك ساعدت في تزويد أنظمة المعركة العسكرية كبطاريات الصواريخ (باتريوت) وأنظمة الصواريخ الدفاعية البحرية بكل ما تحتاجه. إن هذه الشركات المقاولة (PMFS) لعبت دوراً كبيراً في التحضير لغزو العراق واحتلاله وفي التصدي لأعمال المقاومة العراقية. وهذه الشركات تقوم بأعمال لا ترغب القوات الأمريكية القيام بها كتلك التي لا تحظى بموافقة قانونية. فهذه الشركات من الصعب تحديد من يعمل لها ولمصلحة من تعمل.

والاندفاع من أجل الكسب المادي قاد بعض الشركات إلى إخفاء طرق عملها فعلى سبيل المثال: اكتشف محققو الجيش الأمريكي في فضيحة سجن أبو غريب أن حوالي 35٪ من المحققين ممن يعملون لدى شركة CACI يفتقرون إلى التدريب العسكري الرسمي كمحققين، وفي حالات أخرى كشفت التحقيقات عن وجود محقق كان جندياً في الجيش البريطاني لكنه سجن بسبب تعامله مع الإرهابيين الايرلنديين، وهناك جندي في جنوب أفريقيا كان قد اعترف سابقاً أنه قصف منازل أكثر من 60 ناشطاً سياسياً خلال حقبة التمييز العنصري. لقد عمل المقاولون العسكريون لصالح حكومات ديمقراطية، والأمم المتحدة، ولصالح منظمات إنسانية وبيئية كما أنهم استخدموا لصالح أنظمة دكتاتورية ومنظمات ثورية، وكارتل المخدرات. وكذلك قبل 11 سبتمبر 2001 هناك من عمل لصالح منظمة القاعدة. وفي مارس 2004 اتهمت شركة لوغو لوجستكس وهي شركة خاصة بريطانية جنوب أفريقية، بالتخطيط للقيام بانقلاب على حكومة مالابو. ومثال آخر قام بعض المساجين السابقين برفع دعاوى قضائية أمام المحاكم الأمريكية لمقاضاة الشركات الخاصة المتورطة بموضوع أبو غريب، كما قامت عائلات موظفي شركة "بلاك ووتر" الأربعة الذين قتلوا في مدينة الفلوجة بمقاضاة الشركة في محكمة "نورث كارولاينا" حيث ذكروا في صحيفة الادعاء أنه تم إرسال الرجال الأربعة في وحدة أصغر مما هو مذكور في عقد التوظيف وتم تزويدهم بأسلحة وآليات وتجهيزات دون المستوى المطلوب. والمقاول الذي يقع في الأسر يصعب على محتجزيه تحديد وضعه القانوني، مما يعني وضعاً أليماً وغير واضح أو معروف، مثلما حدث لثلاثة أمريكيين من شركة "كاليفورنيا ميكروويف سيستم" الخاصة تحطمت طائرتهم في منطقة الثوار في كولومبيا سنة 2003 فاحتجزوا في حين غسل رؤساؤهم وحكومة الولايات المتحدة

أيديهم من الموضوع. كذلك تبرز الصعوبات عندما يرتكب أحد المتعاقدين جرماً ما فمن غير الواضح كيف ومتى وأين؟ ومن هي السلطة الصالحة أو المسؤولة عن التحقيق والمحاكمة، أو المعاقبة لهذا الجرم، وذلك على عكس الجنود النظاميين الذين يحاسبون وفق قوانين بلادهم العسكرية. بينما المتعاقدون يجدون أنفسهم في وضع ضبابي وغير محدد في القانون الدولي. وهكذا نظراً لوجود هذه الثغرات فإن أحداً من المتعاقدين لم يعاقب أو يحاكم على جريمة ارتكبها. والفشل في ضبط ومراقبة سلوك الشركات الخاصة كان واضحاً جداً في حالة سجن أبو غريب في العراق، إذ تشير التقارير إلى أن جميع المترجمين وحوالي نصف المحققين كانوا في شركتي مقاولات خاصتين هما "تيتان" و "كاسي" ولم تتم محاكمة أو معاقبة الموظفين الذين ثبت إدانتهم لأن التحقيق الرسمي الوحيد الذي تم، قامت به شركة كاسي حيث حققت مع بعض موظفيها ومن غير المستغرب أن تستخلص أنه لم يكن هناك أي أخطاء في سلوك موظفيها." [42]

أمريكا تشن الهجوم تلو الهجوم على كل دولة لا تتوافق مع مصالحها. وتعمل على تفكيكها وإضعافها، لأن هذه الدول حسب زعمها لا تستطيع حماية مواطنيها، أو هي دول إرهابية، أو تمتلك أسلحة محظورة؛ وهل استطاعت أمريكا تأمين الحماية، وإعطاء الحقوق لهؤلاء المواطنين في الدول التي تهاجمها." فأمريكا التي تحمل لواء مكافحة الإرهاب في العالم، عرفت جيداً كيف تصوغ قرارات الأمم المتحدة وما تتضمنه من شروط مفبركة على الطريقة الأمريكية، فحصرت تطبيقها بالعرب بشكل خاص، والمسلمين بشكل عام، وأخذت تفسر تلك القرارات بالشكل الذي يتناسب مع الرغبات الأمريكية، التي هي معايير صهيونية أولاً وأخيراً، وتلفيق التهم هين وسهل،

[42] مجلة الثقافة العالمية، العدد 150، راجع ص 153- 155.

فالسودان دولة تساند الإرهاب، وتم إصدار قرار دولي بتطبيق الحصار عليها، وسورية وإيران مدرجتان في قائمة الدول الإرهابية، لأنهما تساندان المقاومة الفلسطينية، والمقاومة اللبنانية، وكلا الفئتين مع الانتفاضة التي ما أن تدفن شهيداً إلا وترفع الأكف شهيداً آخر، ومعظمهم من الأطفال، الذين يسقطون برصاص العدو الصهيوني، بينما السلاح الذي يحمله هؤلاء الأطفال لا يتعدى الحجر... وهذه الفئات بحسب تفسير أمريكا لقرارات الأمم المتحدة هي فئات إرهابية، وكل من يساند هذه الفئات فهو إرهابي... وهكذا أصبحت أمريكا والكل يعرف تستخدم إدراج اسم سوريا وإيران وغيرهما في لائحة الإرهاب كورقة ضغط على هذه الدول أو تلك، و تلوح بهذه الورقة بين الحين والآخر." [43]

" في محاضرة للكاتب الباكستاني إقبال محمد تحت عنوان " إرهابهم وإرهابنا" التي ألقاها في جامعة كولورادو في الثامن عشر من تشرين الأول 1998 سلط الضوء على ذهنية الإرهاب ذي الصلة بالولايات المتحدة الأمريكية، يقول الكاتب: في عام 1985 استقبل الرئيس رونالد ريغان مجموعة من الرجال الملتحين في البيت الأبيض، ثم تحدث إلى الصحافة وأشار إليهم وقال: هؤلاء هم المعادلون الأخلاقيون لآباء أمريكا المؤسسين. هؤلاء الرجال كانوا المجاهدين الأفغان آنذاك، كانوا يحاربون "أمبراطورية الشر" ويعني بها الاتحاد السوفييتي، ولا يخفى ما في هذا الأسلوب من سخرية لاذعة، لا سيما وأنه يتناول حقيقةً لا يمكن نكرانها أو تجاهلها. ولكن يأتي الوجه الآخر لتلك الحقيقة اللاذعة، يذكر الكاتب : في آب 1998 أمر رئيس أمريكي آخر (ويعني به كلينتون) بقصف صاروخي من البحرية الأمريكية المتمركزة في المحيط الهندي بهدف قتل أسامة بن لادن ورجاله في معسكرات

[43] قضية الإرهاب بين الحق والباطل، ص 42.

أفغانستان، وهنا يتوجه المحاضر الكاتب إقبال إلى الجمهور الذي يستمع إلى محاضرته بالقول: "ولا أحب أن أحرجكم بأن أذكركم بأن السيد بن لادن الذي أطلق عليه 15 صاروخاً أمريكياً أرسلت إلى أفغانستان، كان قبل أعوام قليلة فقط من هذه الحادثة المعادل الأخلاقي لجورج واشنطن، وتوماس جيفرسون، ولكنه غَضِب لأنه أُسقط من مرتبة المعادل الأخلاقي لآبائكم المؤسسين فراح يفرغ غضبه بطرق مختلفة." [44]

" ولكن بعد سبتمبر 2001 فقدت أميركا سلطتها الأخلاقية، خسرت مصداقيتها نتيجة تراكم الشواهد التي تدين فظائع جنودها في حرب فيتنام، ومن دعمها الأنظمة القمعية في أمريكا الجنوبية والوسطى واستمرارها في برامج التدريب التي شرعت استخدام وسائل متطورة في التحقيق(التعذيب) في بلدان النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، وفي جنوب فيتنام، وأخيراً يتعرض الموقف الأخلاقي الأمريكي للانتقاد نتيجة تنصله من الالتزام باتفاقيات جنيف، والانتهاك المؤكد لكرامة بعض السجناء بعد أحداث سبتمبر، ونتيجة لاختفاء عدد من المشتبه بأنهم من الإرهابيين أثر زجهم في السجون وقسوة التعذيب للمعتقلين والمستجوبين، والربط بين أعمالهم الإرهابية والحكومات التي ينتمون لها." [45] وأحياناً تتخطى سياسات الهيمنة الحدود ، هذه الهيمنة التي لا تريد أن تترك شيئاً للآخرين، فيتم التدخل العسكري أو الاستغلال الاقتصادي في دول ذات استقلال وسيادة، وكأن أصحاب القرار ليسوا على علم بأن مبدأ القانون الدولي يمنع أي دولة من التدخل في شؤون دولة أخرى مستقلة عن طريق القوة. وهذا التدخل يخلق حالات من الخوف والقلق لدى الشعوب، ويضع بعض الدول الآمنة أمام خطر الفوضى وفقدان سيادتها على

---

[44] المصدر نفسه، ص 73- 74.

[45] مجلة الثقافة العالمية، العدد 150، ص 129 – 135.

أراضيها، أو تقويض حضارتها ومقوماتها. " ولقد أدى هذا اللا تماثل الدولي ببعض المعلقين إلى القول إن علينا أن نستبدل الحديث عن "المجتمع الدولي" بالحديث عن "القوى الغربية" أو حتى "الهيمنة الأمريكية". ومن وجهة النظر هذه فإن المنظمات الدولية تكون أساساً وسائل لتقدم المصالح السياسية الجغرافية للدول الغربية الأكثر قوة، وليست آليات لتوحيد وتنمية القيم المشتركة لشعوب العالم. ومن ثم نشرها للتعددية الثقافية هو جزء من دهاء العقلية الاستعمارية." [46]

العدالة الدولية

من أهم وظائف التشريع هو تحقيق الأمان والعدالة. ولكن بميزان العدالة الدولية يتم تبديل الأوزان والأحجام حسب هوية القضايا. وليس بما تقتضي المصلحة العامة أو المصلحة الوطنية. وهل استطاعت كل هذه القوانين والمحاكم والاتفاقيات تحقيق الأمان؟.

"لقد شهدت مؤسسات الأمم المتحدة نمواً نتيجة تبنيها عدداً من الاتفاقيات، كاتفاقية العام 1984 الخاصة بتحريم التعذيب، وتعيين مراقبين دوليين على علاقة مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وصولاً إلى إنشاء مكتب للمفوضية العليا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة في العام 1993. وتضمنت أيضاً الحقوق المدنية والسياسية وحاجة كل دولة إلى تقرير مصيرها في الحياة حسبما تشاء." [47] بل وأكثر من ذلك لقد تضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

[46] أوديسا التعددية الثقافية، عالم المعرفة، العدد 377. ص 27.

[47] مجلة الثقافة العالمية، العدد 150. ص136.

حق الأقليات في تقرير المصير، فالدفاع عن التنوع الثقافي هو أمر أخلاقي ولا ينفصل عن الكرامة الإنسانية.

ولكن"الولايات المتحدة الدولة الديمقراطية الأولى في العالم لم تصادق على اتفاقية روما القاضية بتشكيل محكمة الجزاء الدولية إلا في 2000/12/31 وتوقيع هذه الاتفاقية جاء بساعات قليلة قبل انتهاء الفترة القانونية للمصادقة على الاتفاقية التي حددت بموجب قانون تأسيس المحكمة (المادة 128) من القانون الفقرة الأولى والتي تنص على أن الفترة القانونية للمصادقة على هذه الاتفاقية تمتد حتى غاية 2000/12/31 فوزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت كانت تؤيد التوقيع على المعاهدة بينما كان البنتاغون والجمهوريون يعارضون التوقيع على المعاهدة، وأسباب معارضتهم هو مطالبتهم بضمانات تقضي بعدم ملاحقة ومحاسبة أي مواطن أمريكي أمام محكمة الجزاء الدولية، وموقفهم يتلخص بالعبارة التالية:"نحن نريد محكمة جزاء دولية ولكن بشرط أن تقوم هذه المحكمة بمحاكمة الآخرين "[48] ومن الواضح أن التوقيع على المعاهدة كان بدافع توجيه سياسة وعمل المحكمة، ولم يكن الغرض من التوقيع حماية الضحايا أو تحقيق العدالة. كما رفضت واشنطن أيضاً التوقيع على اتفاقية أوتاوا عام 1997 والخاصة بمنع استعمال الألغام ضد الأفراد. ورغم توقيع الولايات المتحدة على معاهدة محكمة الجزاء لم يصادق مجلس الشيوخ على هذه المعاهدة، وهذا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على نقض هذه الاتفاقية أو العدول عن تطبيقها وذلك حسب ما تقتضيه مصلحتها الخاصة.

---

[48] بحوث في القانون والسياسة، ص، 134.

المحاكم الدولية

ومهمة المحاكم الدولية تتحدد بالنظر في الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب ومجرمي الحرب. ولكن تعريف الجرائم ضد الإنسانية يترك الباب مفتوحاً أمام التهرب من المسؤولية. ومن الاتهامات التي وجهت إلى المحاكم العسكرية، أنها محاكم للمنتصرين. " ومن الملفت للنظر بأن المحكمة لا يمكن لها النظر في أي جريمة اعتداء إلا عندما يتم تعريف جريمة الاعتداء من قبل الجمعية العامة للدول الموقعة على قانون المحكمة، على أن لا يكون ذلك في أي حال من الأحوال إلا بعد مضي فترة سبعة سنوات على الأقل من تاريخ بدء تطبيق قانون المحكمة، المصادف يوم 1- 7- 2002. (المادة رقم 5 والمواد رقم 21 و 123 من قانون المحكمة. وكأن الدول الكبرى والموقعة على قانون المحكمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة أرادت أن تضمن لها حق الاعتداء وإعلان الحرب على دولة أخرى ولسنوات أخرى دون أن تقع تحت طائلة المسائلة أو الملاحقة من قبل محكمة الجزاء الدولية. ونص المادة رقم (11) من اتفاق 1968 يتضمن : بأن جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية تنطبق ليس فقط على الطرف الثاني الذي يقوم بتنفيذها وإنما أيضاً على الأطراف التي تسمح بارتكابها" [49] فهذه المجتمعات التي تدعي صفة الإنسانية ألا يمكنها وقف هذه الجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية إذا أرادت ذلك!. وهل العدالة الدولية تعني اتهام أي دولة تقول لا للولايات المتحدة بأنها دولة داعمة للإرهاب، كما ورد في كلام الرئيس ريغان في العام 1981 :"إن على أي دولة في أي منطقة من العالم أن تعلن موقفها: أما الوقوف إلى جانبنا أو أنها تُعد داعمة للإرهاب. وقال برادفورد أي برنسون، الذي شغل في السابق منصب مساعد رئيس المكتب

[49] المصدر نفسه، ص 92- 79.

الاستشاري في البيت الأبيض: إن هذا الكلام يعني دعوة الناس إلى التخلص من أي مشتبه لا يعجبك موقفه، يعني دعوتك لكي تقتل هذا الإنسان دون أي إنذار مسبق أو اعتذار. والمنطق الذي يبرر هذا التصرف هي الحاجة إلى ممارسة أي شيء ممكن لحماية الأمريكيين حتى لو كان هذا يشكل إساءة للناس الأبرياء." [50]

في عام 1999، دعت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا إلى إصدار عفو عن مجرمي الحرب في سيراليون من أجل تسهيل إبرام اتفاقية جديدة للسلام، وحسب سوزان رايس مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية للشؤون الأفريقية "فإن السلام أهم بكثير من العدالة" وهكذا فقد جاءت اتفاقية لومي التي عقدت في تموز 1999 بعفو عام عن الجرائم التي ارتكبت منذ آذار 1991 ومع ذلك فإن هذا البند المخالف كلياً لأحكام القانون الدولي وللمبادرات المتزايدة الداعية لاتخاذ تدابير صارمة ضد الجرائم ذات الطابع الدولي لم يحظ باعتراف الأمم المتحدة. وفي أيار 2000 لم يكن أمام الولايات المتحدة وبريطانيا من خيار سوى تغيير موقفهما في أعقاب الخرق الذي تعرض له اتفاق السلام." [51] والأسلوب الذي أستعمله المجتمع الدولي لإدارة أزمة النازحين واللاجئين في سيراليون يمثل دلالة واضحة على تجاهل صناع السلام للاعتبارات الإنسانية "فخلال عامي 1997 و 1998 حرم شعب سيراليون من إمدادات المواد الغذائية الحيوية، وتوظيف المعونات العاجلة للمناطق التي يسيطر عليها المتمردون. وكان مشروعاً أن تسأل المنظمات الإنسانية نفسها حول تنفيذ برنامج للمعونات في مناطق يحكمها المتمردون بالبطش والإرهاب.

[50] مجلة الثقافة العالمية ، العدد 150 ص 138.

[51] العنف والسياسة والعمل الإنساني. ص 56 .

إن منظمات الإغاثة الإنسانية لا يمكن أن تخضع لأحكام سياسية كهذه من غير أن تتعرض للتشكيك في مبدأ النزاهة." [52]

" ولقد كانت السياسة في المزاد، حتى في تلك القضايا التي تنطوي على ما يتصل بالأمن القومي، فمثلاً في العام 1997 ألقى الرئيس كلينتون باعتراضات وزارة العدل جانباً وسمح لشركة أمريكية هي شركة الفضاء والاتصالات المحلية local space and communications أن تُصدر تكنولوجيا للصين تتيح لها (للصين) أن تطور قدرات صواريخها النووية، ورفع عنها عقوبات كانت قد فُرضت عليها بعد مذبحة مئات المتظاهرين من أجل الديمقراطية في العام 1989 في ميدان تيان آن مين." [53]

"وكانت حكومة كولمبيا العسكرية التي تدعمها الولايات المتحدة هي الرائدة في اغتيالات زعماء نقابات العمال ففي العام 2000 وحده تضمنت الحالات الموثقة 184 حالة قتل و189 حالة تهديد بالقتل وتسع حالات اختفاء و27 حالة اختطاف بالإضافة إلى نفي 80 عضواً من نقابات العمال و 139 كانوا ضحايا الاعتقال الاحتياطي وحدث 90٪ من الاغتيالات والتهديد بالقتل وسط نزاع بين العمال والإدارة. وتشير أكثر الأدلة إلى أن القتلة كانوا من مجموعات منظمة غير شرعية مرتبطة بالجيش ومدعومة من حكومة الولايات المتحدة وتسيطر عليهم النخبة الاقتصادية الكولومبية." [54] " وتضمنت مقترحات وثيقة مجلس الأمن القومي (N S C 68) استخدام القوة العسكرية في أي مكان وأي زمان حيث تلوح بوادر تهدد القيم الأمريكية الأساسية، بل كان هناك إصرار على أن أمن النظام الأمريكي يجب ألا يتعرض للخطر نتيجة أي إجراءات سواء كانت مكشوفة أم سرية، متسمة بالعنف أم سلمية،

---

[52] المصدر نفسه، ص 64.

[53] السيطرة الصامتة عالم المعرفة العدد 336 ص 116.

[54] الحرب الطبقية العالمية، ص 249.

وذلك بهدف إفشال خطط الكرملين. وقد أدى هذا الموقف إلى إقرار ميزانية ضخمة للجيش الأمريكي واعتماد وسائل العصيان المضاد والانقلابات وتقويض الاستقرار الداخلي والتدخل في شؤون البلدان الأمريكية اللاتينية، كما أدى إلى الإطاحة بالزعيم الإيراني محمد مصدق في العام 1953، والموافقة على اغتيال الزعيم الوطني الثوري المعروف باتريس لومومبا في الكونغو في العام 1961 ومساندة الحكومات القمعية يومذاك في أندونيسيا وكوريا الجنوبية والفلبين وغيرها من الدول عبر العالم. وفي داخل الولايات المتحدة نفسها أفسح هذا الموقف المجال في الخمسينات طوال عقدي الستينات والسبعينات لإجراءات المراقبة العامة، وإجازة التنصت على الهواتف." [55]

"وكان الخوف من وصول الشيوعية إلى أمريكا اللاتينية هو الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية للإطاحة بنظام الرئيس الوطني واليساري جاكوب أربينز المنتخب شعبياً في غواتيمالا عام 1954. و واصلت الولايات المتحدة على مدى العقود الثلاثة التالية إمداد قوات الأمن الغواتيمالية بالأسلحة والتدريب والمعونات لضمان استمرار مقاومتها للمخربين الشيوعيين الذين افترضت وجودهم في تلك البلاد. وتضمنت أعمال الإرهاب الداخلي في البلاد ضم عدد من فرق الموت المستقلة إلى القوات المسلحة، وتزايد الاعتماد على الممارسات العدوانية الإرهابية المنظمة والمكشوفة كالاغتصاب والتعذيب والاغتيالات. وسرعان ما تحولت تلك الدول إلى بؤرة لتصدير هذه الممارسات في المنطقة بأسرها وتفشيها بالطريقة ذاتها. وقد ذكر تقرير لجنة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة في العام 1999 أن هناك نحو 200 ألف إنسان تم قتلهم على يد السلطات الغواتمالية. وأشار التقرير إلى أن المساعدات الأمريكية العسكرية كانت تُستخدم لدعم أجهزة الأمن المحلية، وتدريب قياديي القوات المسلحة

[55] مجلة الثقافة العالمية، العدد 150 ص137.

على الأجهزة الحديثة المستخدمة في مواجهة العصيان، وهما عاملان حاسمان يتصلان بانتهاكات حقوق الإنسان خلال المواجهات المسلحة." [56]

" وقد ذكر تقرير لمنظمة "هيومان رايتس ووتش" أن نحو مئة من السجناء في ماليزيا قد تعرضوا للتعذيب منذ أغسطس 2001 للاشتباه بعلاقتهم بأعمال إرهابية، وقد هددوا بإرسالهم إلى غوانتانامو التي أصبحت رمزاً لانتهاكات حقوق الإنسان. وفي مايو من العام 2005 استخدمت القوة ضد المدنيين في "أنديجان" وقتل ما بين 700 إلى 2000 شخص بحجة انتمائهم إلى جماعات إرهابية، وقد ماطلت السلطات طويلاً قبل السماح للجنة الدولية للصليب الأحمر، أو لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبية بمقابلة المحتجزين الألبان بحجة أنهم إرهابيون. وخلال عهدي الرئيس نيكسون والرئيس جيرالد فورد بلغت انتهاكات حقوق الإنسان ذروتها في الأرجنتين والتشيلي، لكن مستشار الأمن القومي هنري كيسنجر لم يصف الحكومتين الديكتاتوريتين في هذين البلدين كنظامين منتهكين لحقوق الإنسان بل وصفهما كعدوين للفوضى في بلدين قال إنهما يتعرضان لهجوم شرس من قوى متطرفة وغير ديمقراطية ولا تعترف بنظام السوق. ومثال آخر على انتهاكات حقوق الإنسان هو تجاهل المجتمع الدولي مقتل ما بين 300 إلى 500 إنسان على يد الجنود المكسيكيين في مظاهرة طلابية حدثت في شهر أكتوبر من العام 1968 قبيل دورة الألعاب الأولمبية في العاصمة مكسيكو." [57] أن تصديق دولة على اتفاقية ما يعني التزامها بالسماح للجان الأمم المتحدة بالتمحيص في مدى التزامها بذلك. ولقد تعرضت سمعة أمريكا عبر العالم إلى تشويه كبير، كبلد يحترم حقوق الإنسان ويدافع عنها. فقد أظهر استبيان نشر في يناير العام

---

[56] المصدر نفسه، ص 139.

[57] مجلة الثقافة العالمية العدد 150 ص 141- 142.

2006 أن المواطنين في 13 بلدا في العالم يعتبرون أن الولايات المتحدة تمارس نفوذاً إيجابياً، وخالفهم الرأي مواطنو 18 دولة بينما عبر عدد من الدول عن تراجع نظرتهم عما كان في العام الذي سبقه. ولقد كانت الحرب في العراق أحد العوامل المهمة في ذلك، ودعت الأكثرية إلى إغلاق سجن غونتانامو على أساس أنه يرمز للظلم وقمع الحريات. وكذلك حين يُبلغ كبار المسؤولين الأمريكيين أمثال رامسفيلد ورايس ومستشار الأمن القومي ستيفن هادلي، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر أنه من غير الممكن للجنة الدولية مقابلة المعتقلين المتطرفين، يكون هذا التبليغ غاية في التطرف وطمس الحقائق.

"وفي شهر فبراير 2004 قامت منظمة الصليب الأحمر بتسليم السلطات الأمريكية تقريرها حول معاملة قوة التحالف لأسرى الحرب والسجناء العراقيين. وقد نشر جزء من هذا التقرير في جريدة "وول ستريت" بتاريخ 7-5- 2004. وكشف هذا التقرير عن ممارسات لا أخلاقية بحق السجناء وهذه الممارسات منتشرة في كافة السجون وليس فقط في سجن أبو غريب. وهذه الممارسات ليست حديثة العهد إنما متزامنة مع احتلال العراق في الفترة الواقعة بين فبراير ونوفمبر عام 2003. وهذه الممارسات مخالفة لاتفاقيات جنيف رقم 3 ورقم 4 وبالتالي تشكل انتهاكاً للقانون الدولي ألإنساني. وفي 4- 5- 2004 تُبين منظمة مراقبة حقوق الإنسان بأن مشكلة سجن أبو غريب ليست الحالة الوحيدة، حيث تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بسجن المعتقلين في سجون خارج الحدود الإقليمية لبلدانهم، حيث يتعذر الاطلاع على شروط اعتقالهم." [58]

"منظمة الأمم المتحدة أصبحت أداة طيعة في يد الولايات المتحدة، لقد تغاضت عن الحرب التدميرية التي شنها الحلف الأطلسي بزعامة واشنطن على

[58] بحوث في القانون والسياسة، ص 61.

يوغسلافيا السابقة، وتتغاضى عن العدوان الذي شنته واشنطن على أفغانستان. وفي الستينات من القرن المنصرم ابتكرت الإدارة الأمريكية "هستيريا اختطاف الطائرات" فالولايات المتحدة كانت في هذه الفترة أول من مارس جريمة خطف الطائرات لتحقيق مآرب خاصة بعد إمعانها في اختطاف الطائرات الكوبية، وكان الساسة الأمريكيون يرحبون بالقراصنة الخاطفين ويستقبلونهم استقبال الأبطال الفاتحين ويغمرونهم بالهدايا والمكافآت، ويرفضون رغم المراجعات والوساطات إعادة الطائرات المخطوفة إلى أصحابها ويعملون إلى تدميرها أو بيعها بالمزاد العلني. ولكن عندما بدأت كوبا تقلد واشنطن في عملية احتجاز الطائرات - وكلها كانت لشركات أمريكية- والمساومة على إعادتها راحت الإدارة الأمريكية تهاجم عمليات الخطف التي يمارسها كوبيون، وتعتبرها سرطاناً يجب استئصاله وتحث الدول على عقد مؤتمرات وتوقيع اتفاقيات لقمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات. ولم تخجل أمريكا من تسليح جماعة "الكونترا" في نكارغوا واعتبار جرائمها أعمالاً أخلاقية. واشنطن لا تُقيم وزناً إلا للقانون الذي يُفصل على مقاسها ويخدم مصالحها، ففي العام 1980 أصدرت المحكمة حكماً لصالح الولايات المتحدة ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية في قضية الرهائن الأمريكيين فأثنت واشنطن على نزاهة محكمة العدل الدولية، ولكن عندما أصدرت المحكمة قراراً حول قضية رفعتها نكارغوا ضد واشنطن حول تدريب وتسليح عصابات الكونترا المناوئة للنظام القائم في نكراغوا رفضت واشنطن المثول أمام المحكمة. وبعد أن أصدرت المحكمة الحكم بأكثرية 13 صوتاً ضد 3 أصوات في غير صالح الولايات المتحدة، قام وزير خارجية أمريكا بمهاجمة المحكمة وأعلن رفض بلاده الاعتراف بصحة الحكم، وانضم مجلس الشيوخ الأمريكي إلى حملة الهجوم على المحكمة وأظهر

استخفافه بالأحكام الدولية، وقرر بعد صدور الحكم تخصيص مئة مليون دولار لدعم عصابات الكونترا من جديد." [59]

ولعل أهم ما يمكن أن يُقال عن عدم تطبيق العدالة: إذا كانت مهام محاكم الجزاء الدولية تتحدد بالنظر في جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية فما هو سبب تغاضي المجتمع الدولي عن المصاعب والمذابح التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني بعد احتلال أراضيه وإجباره على ترك قراه ومدنه بالقوة، لقد خسر الفلسطينيون كل شيء وبات معظمهم دون هوية. فهذا الاضطهاد الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني هل يتلاقى مع مضمون القرارات الدولية، وخاصة المادة (147) من اتفاق جنيف الرابع وتنص هذه المادة على اعتبار التهجير أو نقل السكان بطرق غير شرعية جريمة حرب. وقد جاء في المادة السادسة والثلاثين من شرعة حقوق الإنسان ما يلي:"إن من يضطهد أمة واحدة يعلن نفسه عدواً لجميع الأمم..." وفي المادة السابعة والثلاثين: "إن الذين يحاربون شعباً من الشعوب لكي يوقفوا تقدم الحرية ويطمسوا حقوق الإنسان، يجب أن تلاحقهم جميع الشعوب لا كأعداء عاديين وإنما كمجرمين قتلة وكلصوص عصاة." [60]

ولهذا لا يتم تنفيذ العدالة، أو تعريف الإرهاب إلا بما يتناسب مع مقاس الدول ذات المصالح، فيتم محاسبة بعض الشعوب وترك الحرية للبعض الآخر.

"هناك دراسة أجريت في مطلع الستينات على عينة من 954 مراهقاً من مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية، أظهرت أن 59٪ منهم تعرض أحد أفراد أسرهم لإطلاق النار عليه، وأن 44٪ قد تعرضوا أنفسهم لإطلاق النار وإن 64٪ منهم تعرضوا للإهانات والتنكيل من قبل الجنود الإسرائيليين. وأشار

---

[59] مجلة فكر ص 38- 40.

[60] الإرهاب السياسي، ص 154.

بيكر 1991 إلى أن البيئة النفسية للضفة والقطاع لها خصائص تؤدي إلى إحداث ضغط نفسي في أوساط السكان وأطفالهم. وأشار تقرير اليونسف 1992 إلى التأثيرات الجسمية والنفسية الناتجة عن العنف الذي تعرض له الفلسطينيون خلال الانتفاضة الأولى، حيث قتل أكثر من ألف فلسطيني وجرح واعتقل الآلاف منهم." [61] ورغم كل هذه الوقائع ما زالت بعض ضمائر العالم لا تعترف بأن شعب فلسطين قد شُرد وظُلم. ففي وعد بلفور في 11-8- 1919 لم يتم التفاوض مع الشعب الفلسطيني، أو استشارتهم أو معرفة آرائهم، كان كل المطلوب هو تكريس سياسة الاحتلال، وما هذه المقاومة التي تُتهم اليوم بالإرهاب إلا انتفاضة بوجه الغطرسة والاستكبار.

هذه السياسة القائمة على مبدأ القوة المهيمنة ساهمت في حرمان المجتمع الدولي من تطبيق العدالة. والتاريخ أكبر شاهد على عمليات قصف وتصفيات جماعية قامت بها دول كبرى تحت شعار مكافحة الإرهاب. وهذه التصفيات والحروب هي إرهاب بحد ذاته. فالإرهاب واحد مهما اختلفت الجهات التي تنفذه.

---

[61] مجلة عالم الفكر المجلد 36 ص 278.

openkan.com